

**تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي
لمصرفي بغداد والخليج التجاري للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)***

مروه عادل كمال^١، أ. د افتخار محمد مناحي الرفيعی^٢

١. الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

٢. الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

يهدف البحث إلى إثبات العلاقة بين تحليل نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي، ويتمثل مجتمع البحث في مصرفي بغداد والخليج التجاري والمدرجين في سوق العراق للأوراق المالية، وقد اعتمد على المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف للمدة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٢٠). وتوصلت الباحثان إلى بعض الاستنتاجات كان أهمها أن المصارف عينه البحث تعتمد في مقدار سيولتها على الودائع وليس على فوائد القروض المتأتية من الائتمان الممنوح، وكان من أهم التوصيات التي قدمتها الباحثتان تتمثل في ضرورة العمل على الاستثمار في الائتمان المصرفي لمصرفي بغداد والخليج التجاري وذلك لامتصاص السيولة الفائضة لديهما وذلك لان السيولة الفائضة لا تنتج عنها أية عوائد مالية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي والائتمان، نسبة التداول والائتمان المصرفي، النسب المالية والمصارف التجارية، النسب المالية والائتمان. (تم اجراء تعديل على المستخلص وعليه يجب إعادة الترجمة) تم التعديل



المقدمة

يُعد الجهاز المصرفي أحد أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي والهادف إلى دفع عجلة الاستثمار إلى الإمام عن طريق قدرته على أداء دور الوساطة المالية بين الجهات المختلفة، والسعي لتوظيف ما يمتلكه من موارد مالية في مجالات متعددة منها الاستثمارية والاقتصادية بالشكل الذي يحقق أهداف تنموية. وتستخدم المصارف نسبة التداول لمعرفة (السيولة)، والذي يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها بما لديها من نقدية أو موجودات أخرى سهلة التحويل إلى نقدية. فعند زيادة نسبة التداول عن النسبة المعيارية هذا سيؤثر سلباً على ربحية المصارف التجارية والعكس في حالة انخفاض نسبة التداول عن النسبة المعيارية سوف يؤدي إلى إفلاس المصارف. أما الجانب الآخر فان الائتمان المصرفي يُعد الركيزة الأساسية لنشاط المصارف التجارية، ومن ثم فإن منح الائتمان ينجم عنه مخاطر مالية متعددة والتي تشكل العبء الأكبر على المصارف. وعليه فإن مشكلة البحث تتمحور في الآتي:

مشكلة البحث

يعاني القطاع المصرفي العراقي عند ممارسة نشاطه من بيئة تتسم بالمخاطر المرتفعة، وهذا يؤثر في قدرته على منح الائتمان، والذي يُعد أحد أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية في مختلف دول العالم، وأن زيادة المطلوبات المتداولة للمصارف بصورة عامة تتيح لها أموال من الممكن أن تستثمرها في أوجه الاستخدامات المتعددة منها الائتمان المصرفي لذلك فإن مشكلة البحث يمكن أن تُصاغ بالتساؤلات الآتية:

- هل تسهم نسبة التداول والممثلة لنسبة السيولة لها تأثير في مؤشرات الائتمان المصرفي؟
- هل أن تحليل نسبة التداول وتحليل مؤشرات الائتمان المصرفي سيوفر معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن فرص استثمارية جديدة للمصارف عينة البحث؟

أهداف البحث

- يمكن صياغة الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها كالآتي:
١. التعرف على نسبة التداول وقياسها وتحليلها للمصارف عينة البحث.
 ٢. التعرف على الائتمان المصرفي ومؤشراته.
 ٣. دراسة العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان للقطاع المصرفي العراقي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث عن طريق تناولها للقطاع المصرفي الذي يُعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد العراقي، والذي يمكن أن يُسهم بشكل فاعل في البناء المالي والاقتصادي عن طريق دوره في تمويل القطاعات



الاقتصادية كافة، ولكون المصارف التجارية تُعد الوسيط المالي لتحويل الأموال الفائضة عن حاجة قطاعات معينة إلى قطاعات لديها عجز وتكون بحاجة لهذه الأموال.

فرضية البحث

على وفق مشكلة البحث تم صياغة فرضية البحث والتي يسعى البحث إلى إثبات مدى صحتها أو رفضها وهي:

- تؤثر نسبة التداول على مؤشرات الائتمان للقطاع المصرفي العراقي.
- أن معرفة اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان في المصارف عينة البحث يوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة والكشف عن الفرص الاستثمارية الجديدة التي تعود بالفائدة وتُعظم من نسبة الربحية لديها بما يتفق والنسب المعيارية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في التحليل والوصف للوصول إلى مدى طبيعته اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي.

حدود البحث

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في مصرف بغداد والخليج التجاري المدرجين في سوق العراق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: تتمثل بالمدّة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

هيكلية البحث

قُسم البحث على ثلاثة محاور، تطرق المحور الأول إلى التاثير النظري للتحليل المالي، وخصص الثاني لتوضيح التاثير النظري للائتمان المصرفي، في حين كُرس المحور الثالث لتحليل نسبة التداول وعلاقتها بمؤشرات الائتمان المصرفي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

المحور الأول: التاثير النظري للتحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي وأهميته

١. مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بوحدة اقتصادية معينة، وذلك لمعرفة التغيرات الاقتصادية التي حدثت في فترة زمنية معينة ولمعرفة التغيرات التاريخية، لذلك يستعان



بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته مع الحاضر، وبهذا فهو علم يختص بصياغة المعلومة لمساعدة الأطراف المستخدمة للبيانات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية^(١).
- ويُقصد به عملية تفسير القوائم المالية وفهمها، ويُعد أحد المصادر المهمة للمعلومات لتحقيق الأهداف الأساسية لرفاهية المجتمع وتقديم أفضل الخدمات العامة في أنظمة التخطيط المركزي أو تحقيق أفضل العوائد الممكنة في ظل نظام السوق^(٢).
- يُمثل عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة من أجل التعرف على أداء الوحدة الاقتصادية في الماضي وتقييم أدائها الحالي والتنبؤ بأدائها في المستقبل، ومساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات الصائبة^(٣).

٢. أهمية التحليل المالي

ويمكن توضيح أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية^(٤):
أ: تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتوظيفها من ناحية أخرى.
ب: الحصول على مؤشرات تبين فاعلية سياسات الوحدة الاقتصادية وقدرتها على النمو.
ت: التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية.
ث: معرفة مؤشر المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية أي معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.
ج: إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ثانياً: مفهوم النسب المالية وأنواعها

١. مفهوم النسب المالية

تُعد النسب المالية أدوات مهمة للتحليل المالي، ومن أقدم الوسائل المستخدمة في التحليل المالي والأكثر شيوعاً وذلك لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها، وتمثل النسب المالية علاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام وتستخدم كمؤشر لتقييم الوضع المالي وكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية، حيث تُشير النسب المالية إلى العلاقة بين رقمين أو بندين من البنود المالية الموجودة في الحسابات الختامية، وقد تكون

١. العيالي. وليد ناجي (٢٠٠٩)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دنمارك، ص ٢١.

٢. الشمري. خالد توفيق (٢٠١٠)، **التحليل المالي والاقتصادي**، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ٥٤.

٣. الخيري. محمد مدحت غسان والخيري. دلال غسان (٢٠١٣)، **التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس**، ط ١، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، ص ٣٩.

٤. الشيخ. فهمي مصطفى (٢٠٠٨)، **التحليل المالي**، ط ١، دار مسقاوي، فلسطين، ص ٣.

هذه العلاقة بين أكثر من بند، ويجب أن تكون هذه العلاقة ذات معنى ودلالة معينة، مثلاً نسبة أوراق الدفع إلى إجمالي الموجودات الثابتة ليس لها أى معنى ودلالة^{١)}

٢. أنواع النسب المالية.

يمكن تصنيف النسب المالية إلى أنواع متعددة وكالاتي:

أ: نسب السيولة

وتُعد من النسب المالية المهمة جداً، وذلك لأنها تتعلق بقياس مقدار السيولة النقدية في الوحدة الاقتصادية، وتستخدم لقياس مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الأجل^{٢)}، ومن النسب التي تستخدم لتوضيح سيولة الوحدة الاقتصادية الآتي:

— نسبة التداول

تقيس نسبة التداول مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقود في الأجل القريب لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، أى مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحتسب نسبة التداول وفقاً للصيغة الرياضية الآتية^{٣)}:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتُشير نسبة السيولة المنخفضة إلى وجود مشكلات في التدفق النقدي في الأجل القصير، وقد يؤدي مع مرور الزمن إلى إفلاس الوحدة الاقتصادية، أما ارتفاعها فإنه يُشير إلى زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات القصيرة الأجل، الأمر الذي يعنى وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين قصيري الأجل، ولكن يجب أن لا ينظر دائماً إلى ارتفاع نسبة السيولة غير العادي بارتياح كامل لأنه قد يعنى وجود نقد أو شبه نقد معطلاً وزائداً عن الحاجة، الأمر الذي يعكس مظهراً من مظاهر سوء إدارة رأس المال العامل، وسوف تنعكس أية صعوبات مالية تواجه الوحدة الاقتصادية سلباً على نسبة التداول، حيث يؤدي ضعف قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء إلى التباطؤ في تأدية التزاماتها، الأمر الذي يترتب عليه زيادة المطلوبات المتداولة بنسبة أكبر من نسبة تزايد الموجودات المتداولة^{٤)}.

١. السنفي. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، الإدارة المالية، ط ٢، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ص ١٦٩ .

٢. المصدر نفسه، ص ١٧٦ .

٣. السنفي. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، مصدر سابق، ص ١٧٧ .

٤. الشاورة. فيصل محمود (٢٠١٢)، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي بالتمويل والاستثمار والتخطيط

والتحليل المالي، ط ١، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ص ٢٣٣.



— صافي رأس المال العامل

يُعبّر صافي رأس المال العامل عن الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات قصيرة الأجل، فهو قيمة وليس نسبة مالية كغيره من النسب، وإن صافي رأس المال العامل يُعبّر عن مفهوم كمي لنسبة التداول^(١):
صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات قصيرة الأجل

ب: نسب المديونية

يطلق عليها نسب الرافعة المالية أى مدى استخدام القروض فى الهيكل المالى للوحدة الاقتصادية، وتُشير زيادة نسبة القروض إلى أن الوحدة الاقتصادية أصبحت مرفوعة مالياً بدرجة كبيرة، فكلما زادت قروض الوحدة الاقتصادية زادت مخاطر عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، وذلك لأنه يجب تلبية مطالبات الدائنين قبل توزيع الأرباح على المساهمين، فأن المساهمين الحاليين والمستقبليين يولون اهتماماً كبيراً لقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد القروض^(٢) وتتكون نسب المديونية من النسب الآتية:

— نسبة الدين

تقيس نسبة إجمالي الموجودات التى يمولها دائنو الوحدة الاقتصادية، وكلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى ارتفاع المخاطر المالية للوحدة الاقتصادية ومن ثم ضعف الملاءة، أما إذا كانت نسبة المديونية منخفضة هذا يعنى إن الوحدة الاقتصادية لا تستخدم القروض، ويتم احتساب هذه النسبة وفقاً للصيغة الرياضية الآتية^(٣):

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

— نسبة الدين إلى حقوق الملكية

تقيس نسبة الدين إلى حقوق الملكية مدى مساهمة الدائنين فى موجودات الوحدة الاقتصادية بالمقارنة مع مساهمة المالكين، إذ تحصل الوحدة الاقتصادية على موجوداتها من أموال المالكين ومن الأموال المقترضة من الدائنين، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين بقدرة الوحدة الاقتصادية على تسديد التزاماتها، ويمكن احتسابها وفقاً للصيغة الرياضية الآتية^(٤):

$$\text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

١. المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

2. Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter (2015), **Managerial Finance**, 14th Edition, Authorised Adaptation From The United States ,p 124.

3. Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter ,op. cit, p126.

٤. العامرى. محمد على إبراهيم، (٢٠٠١)، **الإدارة المالية**، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص ١٣٥.

ت: نسب الربحية

تهتم إدارة الوحدة الاقتصادية ومستثمروها ومقرضوها بربحيته، حيث تُعد المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة، ويهتم المستثمر بالعائد المتحقق على استثماراته في الوحدة الاقتصادية مقارنة بالعائد في الوحدات الاقتصادية المنافسة، ويهتم المقرض بربحية الوحدة الاقتصادية كضمان لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض^(١) وهناك عدد من النسب التي تقيس ربحية الوحدة الاقتصادية أهمها^(٢):

— هامش الربح الإجمالي

تُبين نسبة هامش الربح الإجمالي العلاقة بين صافي المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ويمكن احتساب هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الربح على المبيعات وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{إجمالي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

— هامش الربح الصافي

يبين مقدار الأرباح بعد طرح الفوائد والضرائب الناتجة عن كل وحدة نقدية (مثل دينار واحد) من صافي المبيعات، ويُعد مقياس عام لكفاءة الإدارة في الإنتاج والبيع والتمويل، ويمكن احتسابه وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

المحور الثاني: التأطير النظري للائتمان المصرفي.**أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته.****١. مفهوم الائتمان المصرفي.**

المصارف التجارية تقوم بمجموعة من الوظائف التي تقدمها للعملاء، ومن أهمها القيام بمنح الائتمان المصرفي لهم، ويُعد الائتمان المصرفي أحد المصادر التي تعتمد عليها المصارف في إيراداتها والذي يُعد من المصادر المؤثرة في المصارف إذا لم يتم استخدامه بالطريقة الصحيحة^(٣).

١. الوافي. ذكرى، (٢٠١٩)، استخدام التحليل المالي للكشف على التنثر المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفضال - أم البواقي، رسالة ماجستير، الجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر، ص ٧٠.

٢. حداد. فايز سليم، (٢٠١٠)، الإدارة المالية، ط ٣، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص ٧٩-٨٤.

٣. الفوضيل. سايب ونبيل. حاجي (٢٠١٨)، دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، الجزائر، ص ٨.



وعُرف الائتمان المصرفي على أنه يُمثل الثقة التي توليها المصارف التجارية لشخص ما بأن يمنحه مبلغاً من المال يستخدمه لغرض محدد في مدة زمنية متفق عليها من قبل الطرفين، ويقوم العملاء في نهاية تلك المدة بسداد التزاماتهم مع الفائدة، فإن الائتمان المصرفي يُعدّ قرصاً تقدمه المصارف للعملاء لغرض معين^١.

٢. أهمية الائتمان المصرفي.

يمكن توضيح أهمية الائتمان المصرفي في النقاط الآتية^٢:

أ: يُعدّ الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه فإنه يستهدف تحقيق الربحية للمصارف.

ب: يُساعد المشروعات في الحصول على القروض اللازمة لتمويلها.

ت: يُمول الأفراد باحتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية ويدخل هذا النوع عن طريق ما يسمى ببطاقة الائتمان.

ث: يختصر وقت عملية التبادل للسلع والخدمات عن طريق أدواته كالعقود والكمبيالات والسندات بوظيفة تسوية المبادلات.

ج: يُساعد في تحقيق اقتصاد متوازن عن طريق توزيع الموارد النقدية الائتمانية على قطاعات مختلفة لتأمين انسيابيتها للمشروعات كافة.

ثانياً: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل الائتمان المصرفي.

توجد مؤشرات مالية متنوعة تستخدم في تحليل الائتمان المصرفي كأداة لتشخيص عوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جانب وعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جانب آخر، وتساعد في اتخاذ القرارات الموضوعية لإزالة عوامل الخلل وإيجاد الحلول المناسبة لها، فضلاً عن مساندة عوامل النمو بهدف استمرارها وذلك للوقوف على تحليل بيانات القوائم المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية ومعرفة معناها ومغزى العلاقات المالية المتداخلة فيما بينها، ومن هذه المؤشرات:

١. مؤشرات السيولة.

تُعدّ من أهم المؤشرات في مجال المصارف، وتُشير إلى مدى قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقود حاضرة من دون التعرض إلى خسائر كبيرة، ومن أهم هذه المؤشرات^٣:

١. بدارين. لؤي (٢٠١٩)، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، فلسطين، ص ١٥.

٢. الاستريادي. أسامة محمد جعفر عبد الحسين (٢٠٠٩)، تحسين عملية منح الائتمان المصرفي باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود، بحث دبلوم عالي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، تخصص مصارف، بغداد، ص ١٦.

أ: مؤشر مجموع النقدية الحاضرة إلى مجموع الحسابات الجارية والودائع.

ويستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى مساهمة الحسابات الجارية والودائع في توفير النقد في الصندوق لدى المصارف حيث يمكن استثمار النقد المتأتي من الودائع لدى المصرف بصفقتها مصدر رئيس في منح الائتمان، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

ب: مؤشر مجموع النقدية الحاضرة والأوراق المالية قصيرة الأجل إلى الحسابات الجارية والودائع.

يتضمن بسط هذا المؤشر النقد في الصندوق ويمثل النقود الحاضرة في خزينة المصرف مضافاً إليه الاحتياطي النقدي القانوني المودع لدى البنك المركزي، فضلاً عن ما يمتلكه المصرف من ودائع لدى المصارف الأخرى والأوراق التجارية المخضومة والمبتاعة، في حين يتمثل المقام بالحسابات الجارية مضافاً إليها الودائع بأنواعها (تحت الطلب، والتوفير، ولأجل)، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية: .

$$\text{مؤشر السيولة} = \frac{\text{مجموع النقدية الحاضرة والأوراق المالية قصيرة الأجل}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

٢. مؤشر الربحية.

يُعد الربح هدفاً رئيساً من أهداف المصارف، فضلاً عن اهتمامها بتحقيق أهداف أخرى اجتماعية واقتصادية، ومن أهم مؤشرات الربحية الآتية^(١):

أ: مؤشر فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف.

يُعبّر هذا المؤشر عن مدى تحصيل الفوائد الدائنة كإيرادات للمصرف ناتج عن القروض والسلف الممنوحة أثناء العام، ويتمثل بسط المؤشر بالفوائد الدائنة التي يتقاضاها المصرف كإيرادات أثناء العام مقابل القروض والسلف والحسابات المدينة التي قام بمنحها والتي تظهر في جانب الإيرادات في قائمة الدخل، أما مقام المؤشر فيتكون من متوسط قيمة القروض والسلف، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{فوائد القروض والسلف (الدائنة)}}{\text{متوسط القروض والسلف}} \times 100$$

١. الجزراوي. إبراهيم محمد علي و النعيمي. نادية شاكر (٢٠١٠)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من

المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، العراق، ص ١٣-١٤.

٢. بوري. حربية رشيد (٢٠٢١)، تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية،

كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق، ص ٥٢.



ب: مؤشر صافي الربح بعد الضريبة إلى الفوائد الدائنة.

يُبين هذا المؤشر مدى مساهمة إيرادات الفوائد الدائنة في توليد صافي الربح بعد استقطاع الضريبة، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الفوائد الدائنة}} \times 100$$

٣. مجموعة مؤشرات توظيف الأموال (مجموعة مؤشرات التشغيل):

ومن أهم هذه المؤشرات الأتي:

أ: مؤشر الائتمان النقدي إلى مجموع الموجودات.

يقتصر هذا المؤشر على توظيف الأموال وتشغيلها في الائتمان النقدي حصراً وفصله عن باقي الاستثمارات قياساً إلى مجموع الموجودات، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر توظيف الأموال} = \frac{\text{الائتمان النقدي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

ب: مؤشر الائتمان النقدي والاستثمارات إلى الحسابات الجارية والودائع.

يشمل هذا المؤشر توظيف الأموال في مجال الائتمان النقدي والاستثمارات بوصفه أفضل تشغيل لمبالغ الودائع قياساً إلى الحسابات الجارية والودائع، ويُحتسب وفقاً للصيغة الرياضية الآتية:

$$\text{مؤشر توظيف الأموال} = \frac{\text{الائتمان النقدي والاستثمارات}}{\text{الحسابات الجارية والودائع}} \times 100$$

المحور الثالث: تحليل نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي.

أولاً: نبذة تعريفية عن المصارف عينة البحث.

١. مصرف بغداد.

تأسس مصرف بغداد كشركة مساهمة برأس مال أسمى قدره (١٠٠ مليون دينار عراقي) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش/ ٤٥١٢) بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٢، ويُعد أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم ١٢ لسنة ١٩٩١ بتأسيسه، وياشر المصرف نشاطه في ١٢/٩/١٩٩٢ بأعمال الصيرفة المعروفة، وفي ٢٥/١٠/١٩٩٧ أجرى المصرف تعديل عقد التأسيس وذلك بممارسته الصيرفة الشاملة وحدث هذا التعديل في ٢٥/٩/١٩٩٨ استناداً إلى قرار الهيئة العامة لمصرف بغداد، واستمر المصرف

١. النعيمي. زهراء احمد محمد توفيق (٢٠١٨)، تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها،

مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣٧، العدد ١٢٠، ص ٨٤.

في التوسع بزيادة رأس المال اعتباراً من عام ١٩٩٧ حيث وصل إلى (١٦٠ مليون دينار عراقي) وتوالت هذه الزيادات لغاية عام ٢٠٠٣ حيث وصل إلى (٢٦٤٠ مليون دينار عراقي) ثم إلى (٥٢٨٠ مليون دينار عراقي) في نهاية عام ٢٠٠٤ ومع نهاية عام ٢٠٠٥ وصل إلى (٥٢٩٧٣.٣ مليون دينار عراقي) بعد دخول بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة كمساهمين، وفي نهاية عام ٢٠١٠ بلغ (١٠٠ مليار دينار عراقي)، وفي عام ٢٠١٣ بلغ (٢٥٠ مليار دينار عراقي)، واستقر بالمقدار نفسه حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وقد اتسعت أعمال الصيرفة الدولية سواء داخل العراق أو خارجه، وقد نال مصرف بغداد الثقة والمصداقية في انجاز معاملاته مع العملاء والمؤسسات بدقة تامة وبأعلى درجات السرية والخصوصية، وبلغ عدد فروع المصرف ستة وثلاثين فرعاً لغاية ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠ منها أربعة عشر فرعاً منتشرة في مناطق العاصمة بغداد واثنان وعشرون فرعاً منتشرة في المحافظات الأخرى^{١)}

٢. مصرف الخليج التجاري.

تأسس مصرف الخليج التجاري بصفته شركة مساهمة خاصة في سنة ١٩٩٩ بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/٧٠٠٢) المؤرخة في ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٩ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل برأسمال قدره (٦٠٠ مليون دينار عراقي) مدفوع بالكامل، وبأشرف المصرف نشاطه الفعلي عن طريق الفرع الرئيس بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٠ بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ. / ٣ / ١١٥ والمؤرخة في ٧ / ٢ / ٢٠٠٠ وفقاً لإحكام قانون البنك المركزي رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ الملغى ليمارس أعمال الصيرفة الشاملة، وقد عدل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله مرات متعددة إلى إن وصل (٣٠٠٠٠٠ مليون دينار عراقي) بعد أن اكتملت الإجراءات القانونية بتاريخ ١١ / ١١ / ٢٠١٤ من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد / ٢٦٧٩٠ / المؤرخ في ٧ / ١١ / ٢٠١٤ وقد تم إجراء القيود الحسابية في سجلات المصرف بتاريخ ١٢ / ١٢ / ٢٠١٤، بعد إطلاق الوديعة من قبل البنك المركزي العراقي، واستقر رأس مال المصرف بالمقدار نفسه حتى عام ٢٠٢٠، وبلغ عدد فروع المصرف لغاية ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠ سبعة عشر فرعاً أربعة منها منتشرة في مناطق العاصمة بغداد وثلاثة عشر فرعاً منتشرة في المحافظات الأخرى^{٢)}

١. هيئة الأوراق المالية (٢٠٢٠)، التقرير السنوي، ص ١، على الموقع الذي تمت زيارته بتاريخ ٢ / ٤ / ٢٠٢٢. <https://www.isc.gov.iq/index.php?do=view&type=company&id=55>

٢. هيئة الأوراق المالية (٢٠١٩-٢٠٢٠)، مصدر سابق، ص ١٧.



ثانياً: تحليل نسبة التداول لمصرفي بغداد والخليج التجاري.

١. تحليل نسبة التداول لمصرف بغداد.

يتضح من الجدول (١) أن نسبة التداول لمصرف بغداد تتراوح بين (١.١ - ٣.١) أثناء مدة البحث، أي أنها تقع ضمن حدود النسبة المعيارية والبالغة (٢:١)، وهذا يدل على أن مصرف بغداد كان قادر على سداد ما عليه من التزامات تجاه الآخرين عند تواريخ الاستحقاق المحددة، ولم يتعرض إلى مخاطر عدم القدرة على السداد.

جدول (١)

تحليل نسبة التداول لمصرف بغداد للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)

نسبة السيولة			السنة
	المطلوبات المتداولة (م. د. ع) (٢)	الموجودات المتداولة (م. د. ع) (١)	
نسبة التداول (مره) (٣) = (٢/١)			
1. 1	842. 3	930. 8	2010
1. 14	735. 7	841. 2	2011
1. 2	1093. 4	1257. 4	2012
1. 2	1473. 6	1708. 1	2013
1. 2	1535. 1	1770. 1	2014
1. 1	1216. 9	1325. 7	2015
1. 1	917. 6	1042. 9	2016
1. 3	818. 6	1041. 1	2017
1. 3	841. 9	1069. 3	2018
1. 3	856. 6	1081. 9	2019
1. 2	1137. 3	1363. 4	2020

المصدر: عُد من قبل الباحثين

بالاعتماد على:

- بيانات العمود (١، ٢)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠).

- بيانات العمود (٣) احتسبت من قبل الباحثين.

٢. تحليل نسبة التداول لمصرف الخليج التجاري.

يتضح من الجدول (٢) أن نسبة التداول لمصرف الخليج التجاري تتراوح بين (١.٢ - ٣.٢) أثناء مدة البحث، وهي ضمن النسبة المعيارية والبالغة (٢:١) باستثناء العامين (٢٠١٩ و ٢٠٢٠)، وهذا يدل على أن مصرف الخليج التجاري كان قادر على سداد ما عليه من التزامات تجاه الآخرين عند تواريخ الاستحقاق المحددة، ولم يتعرض إلى مخاطر عدم القدرة على السداد، وفي الوقت نفسه أن ارتفاع نسبة التداول عن النسبة المعيارية يعني وجود نقد أو شبه نقد معطلاً وزائداً عن الحاجة لدى المصرف، الأمر الذي يعكس مظهراً من مظاهر سوء إدارة رأس المال العامل.

جدول (٢)

تحليل نسبة التداول لمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)

نسبة السيولة			
	نسبة التداول (مرة) = (٢/١) (٣)	المطلوبات المتداولة (٢)	الموجودات المتداولة (١)
السنة			
2010	1.2	207.4	252.5
2011	1.4	224.4	323.7
2012	1.5	274.5	401.6
2013	1.6	476.2	739.7
2014	1.6	469.2	764.1
2015	1.6	484.6	754.9
2016	1.6	482.5	759
2017	1.9	280.8	557.6
2018	2	261.8	530.8
2019	2.1	240.4	503.3
2020	2.3	200.4	466.6

المصدر: عُد من قبل الباحثين بالاعتماد على:

– بيانات العمود (١، ٢)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠).

– بيانات العمود (٣) احتسبت من قبل الباحثين.



ثالثاً: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرفي بغداد والخليج التجاري للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠).

١. تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف بغداد للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠).

أ: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر السيولة لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

نلاحظ من الجدول (٣) أن نسبة السيولة والمتمثلة بنسبة التداول في عام ٢٠١٠ بلغت (١.١) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل بمجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع حيث بلغ (٧١.١٪). واستقرت نسبة التداول بالنسبة نفسها عام ٢٠١١ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث قُدرَ بـ (٤.٦٥٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل في الحسابات الجارية والودائع الذي قُدرَ بـ (٣.١٠٥) مليار دينار عراقي مقارنةً في العام الذي يسبقه كان أقل من الانخفاض في مجموع النقدية الحاضرة والذي بلغ (٤.١١٤) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حيث بلغت (١.٢) مرة عام ٢٠١٢ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والبالغ (٧٧.٦٧٪)، وذلك نتيجة الزيادة في كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع مقارنةً بنظيريهما عام ٢٠١١ حيث بلغتا (٣٥٥ و ٣٤٧) مليار دينار عراقي على التوالي وبمعدل زيادة (٧٧.٦٪ و ٤٩.٧٪) على التوالي. واستقرت نسبة التداول حتى عام ٢٠١٤ مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (٥.٦٦٪)، وذلك يعود إلى الزيادة في الحسابات الجارية حيث بلغت (١٤٩١.٦) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (١٠٤٦.٧) مليار دينار عراقي عام ٢٠١٢ مقابل زيادة في مجموع النقدية الحاضرة والتي بلغت (٩٩٢.٤) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٨١٢.٤) مليار دينار عراقي للعام نفسه أي زيادة الحسابات الجارية والودائع بمعدل (٤٢.٥٪) يفوق معدل الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة والذي قُدرَ بـ (٢٢.٢٪). ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض حتى عام ٢٠١٦ فبلغت (١.١) مرة مقابل انخفاض في مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (١٠٣.٦٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام ٢٠١٤ قُدرَ بـ (١٧٤.٢) مليار دينار عراقي أي بمعدل (١٧.٦٪) من مجموع النقدية الحاضرة مقابل انخفاض في الحسابات الجارية بمقدار (٧٠١.٦) مليار دينار عراقي وقُدرَ بمعدل (٠.٤٧٪) من الحسابات الجارية والودائع. ثم عاودت نسبة التداول إلى الارتفاع عام ٢٠١٧ حيث بلغت (٣.١) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) فقد بلغ (٩٨.٩٪)، واستقرت نسبة التداول نفسها حتى عام ٢٠١٩ مقابل التذبذب في مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (٨٤.٣٪)، وذلك يعود إلى الزيادة في الحسابات الجارية والودائع بمقدار (٥٣.٨) مليار دينار عراقي مقارنةً بنظيرتها عام ٢٠١٧ مقابل حدوث انخفاض في مجموع النقدية الحاضرة بمقدار (٦٦.٣) مليار دينار عراقي. ثم

عاودت نسبة التداول إلى الانخفاض حيث بلغت (٢.١) مرة عام ٢٠٢٠ مقابل الارتفاع في مؤشر مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع (مؤشر الائتمان) بلغ (٢.٩٢٪)، وذلك نتيجة الزيادة الحاصلة في كل من مجموع النقدية الحاضرة والحسابات الجارية والودائع حيث بلغتا (٩.٣٤٣ و ٤.٣٠٣) مليار دينار عراقي مقارنةً بعام ٢٠١٩ على التوالي وبمعدل زيادة قُدِّرَ بـ (٨.٤٩٪ و ٣٧.١٪) على التوالي.

جدول (٣)

اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف بغداد للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)

السنة	نسبة السيولة (١) التداول(مرة)	مؤشرات الائتمان المصرفي								
		مجموع التقديرات الحاضرة (م.د.ع) (٢)	الحسابات الجارية والودائع (م.د.ع) (٣)	مؤشر السيولة % (٣/٢) (٤)	القروض والسلف (البنائات) (م.د.ع) (٥)	متوسط القروض والسلف (م.د.ع) (٦)	مؤشر الربحية % (٦/٥) (٧)	الائتمان التقديرات (م.د.ع) (٨)	إجمالي الموجودات (م.د.ع) (٩)	مؤشر توظيف الأموال % (٩/٨) (١٠)
2010	1.1	571.8	804.7	71.1	18.8	90.4	20.8	180.8	961.1	18.8
2011	1.14	457.4	699.4	65.4	21.9	72.9	30	149.8	875.3	17.1
2012	1.2	812.4	1046.7	77.6	17.6	68.7	25.6	147.4	1300.7	11.3
2013	1.2	1014.7	1393.6	72.8	20.6	104.1	19.8	219.2	1764.9	12.4
2014	1.2	992.4	1491.6	66.5	27.7	113.4	24.4	228.9	1827.5	12.5
2015	1.1	1026.5	834.6	122.9	33.5	113.6	29.5	261.8	1479	17.7
2016	1.1	818.2	790	103.6	29.6	73.6	40.2	195.1	1200.4	16.3
2017	1.3	756.8	764.9	98.9	19.3	80.6	23.9	169.6	1090.6	15.6
2018	1.3	788.7	794.5	99.3	11.2	84.3	13.3	161.9	1113.5	14.5
2019	1.3	690.5	818.7	84.3	10.9	90.1	12.1	149.6	1132.7	13.2
2020	1.2	1034.4	1122.1	92.2	16.5	100.9	16.4	141.6	1419.5	9.9

المصدر: عد من قبل الباحثين بالاعتماد على:

– بيانات العمود (٢، ٣، ٥، ٦، ٩)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠).

– بيانات العمود (١، ٤، ٧، ١٠)، احتسبت من قبل الباحثين.

– (م.د.ع) تعني مليار دينار عراقي.

ب: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر الربحية لمصرف بغداد للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

يتضح من الجدول (٣) أن نسبة التداول عام ٢٠١٠ بلغت (١.١) مرة مقابل بلوغ مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل في فوائد القروض والسلف (الدائنة) إلى متوسط القروض والسلف (٢٠.٨٪). وقد استقرت عند النسبة نفسها في عام ٢٠١١ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) والبالغ (٣٠٪)، وذلك يعود إلى الزيادة القليلة في فوائد القروض والسلف الدائنة حيث قُدرت بـ (٣.١) مليار دينار عراقي مقارنةً بنظيرتها في العام الذي يسبقه مقابل انخفاض متوسط القروض والسلف بمقدار (١٧.٥) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع فبلغت (٢.١) مرة عام ٢٠١٢ مقابل



انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) والذي بلغ (٢٥.٦٪)، وذلك يعود إلى أن الانخفاض الحاصل في فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١١ يكاد أن يقترب من الانخفاض الذي حدث في متوسط القروض والسلف للعام ذاته. واستقرت نسبة التداول حتى عام ٢٠١٤ مقابل ارتفاع في مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٢٤.٤٪)، وذلك يعود إلى الزيادة في فوائد القروض والسلف مقارنةً بنظيرتها في عام ٢٠١٣ حيث قُدرت بـ (٧.١) مليار دينار عراقي مقابل الزيادة في متوسط القروض والسلف مقارنةً بالعام ذاته حيث بلغت (٩.٣) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض حتى عام ٢٠١٦ فبلغت (١.١) مرة مقابل الارتفاع في مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٢٠.٤٪)، وذلك يعود إلى الانخفاض في متوسط القروض والسلف حيث بلغ (٦.٧٣) مليار دينار عراقي بعد أن كان (٤.١١٣) مليار دينار عراقي عام ٢٠١٤ مقابل زيادة فوائد القروض والسلف (الدائنة) حيث بلغت (٦.٢٩) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٧.٢٧) مليار دينار عراقي لعام ٢٠١٤. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٩ حيث بلغت (٣.١) مرة مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (١٢.١٪)، وذلك بسبب الانخفاض في فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١٦ حيث قُدر بـ (٧.١٨) مليار دينار عراقي أي بمعدل (-٢.٦٣٪) من فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقابل الزيادة في متوسط القروض والسلف بمقدار (٥.١٦) مليار دينار عراقي وبمعدل (٢٢.٤٪) من متوسط القروض والسلف، وذلك يعود إلى الركود الاقتصادي الذي حدث في الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وجائحة كورونا (covid 19). ثم انخفضت نسبة التداول عام ٢٠٢٠ فبلغت (٢.١) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (١٦.٤٪)، وذلك يعود إلى أن الزيادة في متوسط القروض والسلف مقارنةً بعام ٢٠١٩ بلغت (١٠.٨) مليار دينار عراقي مقابل الزيادة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) والذي قُدر بـ (٥.٦) مليار دينار عراقي، وبتعبير آخر لكون معدل الزيادة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) والذي قُدر بـ (٥١.٤٪) أكبر من نظيره في متوسط القروض والسلف والذي بلغ (١٢.٤٪).

ت: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر توظيف الأموال لمصرف بغداد للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠).

نلاحظ من الجدول (٣) عندما بلغت نسبة التداول (١.١) مرة في عام ٢٠١٠ فأن مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والمتمثل بالائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات بلغ (١٨.٨٪). وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها في عام ٢٠١١ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (١٧.١٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدي مقارنةً بالعام الذي يسبقه بمقدار (٣١) مليار دينار عراقي مقابل انخفاض إجمالي الموجودات والذي قُدر بـ (٨.٨٥) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع في عام ٢٠١٢ فبلغت

(١.٢) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والذي بلغ (١١.٣٪)، وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ٢٠١٤ مقابل الارتفاع في مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (١٢.٥٪)، وذلك يعود إلى الزيادة في إجمالي الموجودات حيث بلغت (١٨٢٧.٥) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (١٣٠٠.٧) مليار دينار عراقي عام ٢٠١٢ مقابل زيادة في الائتمان النقدي حيث بلغ (٢٢٨.٩) مليار دينار عراقي بعد أن كان (١٤٧.٤) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم انخفضت نسبة التداول حيث بلغت (١.١) مرة عام ٢٠١٥ مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (١٧.٧٪) والسبب في ذلك يعود إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٣٢.٩) مليار دينار عراقي مقارنةً بنظيره عام ٢٠١٤ مقابل الانخفاض في إجمالي الموجودات والذي قُدرَ بـ (٣٤٨.٥) مليار دينار عراقي، وقد استمرت نسبة التداول بالانخفاض حتى عام ٢٠١٦ فبلغت (١.١) مرة مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) فقد بلغ (١٦.٣٪)، وذلك للانخفاض الحاصل في كل من إجمالي الموجودات والائتمان النقدي حيث بلغا (٢٧٨.٦ و ٦٦.٧) مليار دينار عراقي مقارنةً بنظيريهما عام ٢٠١٥ ولكن معدل الانخفاض في إجمالي الموجودات كان أقل من نظيره في الائتمان النقدي حيث قُدرَ بـ (٨.١٨٪ و -٥.٢٥٪) على التوالي. ثم عادت نسبة التداول إلى الارتفاع عام ٢٠١٧ واستقرت حتى عام ٢٠١٩ فبلغت (٣.١) مرة مقابل الانخفاض في مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) والبالغ (١٣.٢٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدي مقارنةً بعام ٢٠١٨ حيث قُدرَ بـ (١٢.٣) مليار دينار عراقي مقابل حدوث زيادة في إجمالي الموجودات حيث بلغت (١٩.٢) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة التداول بالانخفاض فبلغت (١.٢) مرة عام ٢٠٢٠ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (توظيف الأموال) حيث بلغ (٩.٩٪)، وذلك بسبب الزيادة في إجمالي الموجودات مقارنةً بنظيرها في العام السابق بمقدار (٢٨٦.٨) مليار دينار عراقي مقابل انخفاض الائتمان النقدي والذي قُدرَ بـ (٨) مليار دينار عراقي.

٢. تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

١: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر السيولة للمصرف التجاري للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة السيولة والمتمثلة بنسبة التداول في عام ٢٠١٠ بلغت (١.٢) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل في (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) حيث بلغ (٣٩.٩٪). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ فبلغت (٦.١) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والذي بلغ (٨٨.٤٪)، والسبب يعود إلى أن الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنةً بعام ٢٠١٠ كانت أكبر من الزيادة في الحسابات الجارية والودائع حيث بلغتا (٢٩٣ و ٢٢٧.١) مليار دينار عراقي على التوالي أي بمعدل زيادة قُدرَ بـ (٣٨٦.٣٪ و ١١٩.٥٪) على التوالي. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ٢٠١٦ مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى



الحسابات الجارية والودائع) فقد بلغ (٢.٦٥٪) عام ٢٠١٦، والسبب يعود إلى الزيادة في مجموع النقدية الحاضرة مقارنة في العام الذي يسبقه والتي بلغت (٧.٦٣) مليار دينار عراقي مقابل زيادة أكبر في الحسابات الجارية والودائع والتي قُدرت بـ (٧٣) مليار دينار عراقي. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٣.٢) مرة مقابل ارتفاع مؤشر الائتمان (مجموع النقدية الحاضرة إلى الحسابات الجارية والودائع) والذي قُدرَ بـ (٥.١٢٧٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الحسابات الجارية والودائع حيث بلغت (١٨٣). ٩ مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٢.٢٠٥) مليار دينار عراقي عام ٢٠١٩ مقابل حدوث انخفاض في مجموع النقدية الحاضرة والتي بلغت (٥.٢٣٤) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٣.٢٥٨) مليار دينار عراقي للعام نفسه.

جدول (٤)

اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشرات الائتمان المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠)

السنة	نسبة السيولة	مؤشرات الائتمان المصرفي									
		نسبة التداول (مرة) (١)	مجموع النقدية الحاضرة (٢)	الحسابات الجارية والودائع (٣)	مؤشر السيولة % (٤)	فوائد القروض والسلف (الدائنة) (٥)	متوسط القروض والسلف (٦)	مؤشر الربحية % (٧)	الائتمان النقدي (٨)	إجمالي الموجودات (٩)	مؤشر توظيف الأموال % (١٠)
2010	1.2	75.9	190	39.9	4.3	17.7	24.3	45.9	272	16.9	
2011	1.4	96.7	216.9	44.6	8.6	33.6	25.6	87.6	343.8	25.5	
2012	1.5	160.1	260.8	61.4	18.7	83.7	22.3	214.3	424.8	50.5	
2013	1.6	368.9	417.1	88.4	34.2	120.5	28.4	286.6	781.4	36.7	
2014	1.6	365.2	455.2	80.2	34	122.8	27.7	288.1	816.4	35.3	
2015	1.6	243.8	398.5	61.2	34.2	77.9	43.9	330.9	800.1	41.4	
2016	1.6	307.5	471.5	65.2	27.9	79.9	34.9	287.6	802	35.9	
2017	1.9	225.9	271.6	83.2	14.1	69.5	20.3	204.3	603.3	33.9	
2018	2	248	237.8	104.3	12.1	70.2	17.2	171.5	578.4	29.7	
2019	2.1	258.3	205.2	125.9	8.2	69.5	11.8	144.6	549.1	26.3	
2020	2.3	234.5	183.9	127.5	6.7	68.6	9.8	127	510.8	24.9	

المصدر: عدّ من قبل الباحثين بالاعتماد على:

- بيانات العمود (٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٩)، هيئة الأوراق المالية، التقرير السنوي، للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠).

- بيانات العمود (١، ٤، ٧، ١٠)، احتسبت من قبل الباحثين.

- (م. د. ع) تعني مليار دينار عراقي.

ب: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر الربحية للمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٠).

نلاحظ من الجدول (٤) أن نسبة التداول التي تمثل أحد النسب المالية في عام ٢٠١٠ بلغت (٢.١) مرة مقابل مؤشر الائتمان (مؤشر الربحية) والمتمثل في (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٣.٢٤٪). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ حيث بلغت (٦.١) مرة مقابل ارتفاع

مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والذي بلغ (٢٨.٤٪)، والسبب يعود إلى أن الزيادة في فوائد القروض والسلف (الدائنة) مقارنةً بعام ٢٠١٢ والتي بلغت (٥.١٥) مليار دينار عراقي كانت أقل من الزيادة في الحسابات الجارية والودائع حيث بلغت (٨.٣٦) مليار دينار عراقي. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ٢٠١٦ مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) حيث بلغ (٣٤.٩٪)، والسبب يعود إلى الزيادة القليلة في متوسط القروض والسلف حيث قُدرت بـ (٢) مليار دينار عراقي مقارنةً في العام الذي يسبقه مقابل انخفاض أكبر في فوائد القروض والسلف (الدائنة) بمقدار (٣.٦) مليار دينار عراقي للعام ذاته. ثم أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٣.٢) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (فوائد القروض والسلف الدائنة إلى متوسط القروض والسلف) والذي قُدر بـ (٨.٩٪)، وذلك لانخفاض في كل من فوائد القروض والسلف (الدائنة) ومتوسط القروض والسلف حيث بلغا (٧.٦ و ٦.٨) مليار دينار عراقي على التوالي بعد أن كانا (٩.٢٧ و ٩.٧٩) عام ٢٠١٦ على التوالي.

ت: تحليل اتجاهات العلاقة بين نسبة التداول ومؤشر توظيف الأموال للمصرف الخليج التجاري للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

يتضح من الجدول (٤) أن نسبة التداول والتي تُمثل أحد نسب السيولة الخاصة بالنسب المالية في عام ٢٠١٠ بلغت (٢.١) مرة مقابل مؤشر الائتمان والمتمثل في (الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات) حيث بلغ (١٦.٩٪). وقد أخذت نسبة التداول بالارتفاع حتى عام ٢٠١٣ حيث بلغت (١.٦) مرة مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات) والذي بلغ (٣٦.٧٪) عام ٢٠١٣، والسبب يعود إلى أن الزيادة في الائتمان النقدي مقارنةً بعام ٢٠١٢ والتي بلغت (٣.٧٢) مليار دينار عراقي كانت أقل من الزيادة في إجمالي الموجودات فقد بلغت (٦.٣٥٦) مليار دينار عراقي. وقد استقرت نسبة التداول عند النسبة نفسها حتى عام ٢٠١٦ مقابل تذبذب مؤشر الائتمان (الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات) والذي بلغ (٣٥.٩٪) عام ٢٠١٦، والسبب يعود إلى الزيادة القليلة في إجمالي الموجودات والتي قُدرت بـ (١.٩) مليار دينار عراقي مقارنةً في العام الذي يسبقه مقابل الانخفاض في الائتمان النقدي والذي قُدر بـ (٣.٤٣) مليار دينار عراقي. ثم أخذت النسبة بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٠ حيث بلغت (٣.٢) مرة مقابل انخفاض مؤشر الائتمان (الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات) والذي قُدر بـ (٢٤.٩٪)، وذلك يعود إلى انخفاض الائتمان النقدي حيث بلغ (١٢٧) مليار دينار عراقي بعد أن كان (٢٨٧.٦) مليار دينار عراقي عام ٢٠١٦ مقابل حدوث انخفاض في إجمالي الموجودات قُدرت بـ (٥١٠.٨) مليار دينار عراقي بعد أن كانت (٨٠٢) مليار دينار عراقي للعام نفسه.



الاستنتاجات.

١. أن الائتمان المصرفي مازال دون المستوى المطلوب وذلك لعدم توفر الإمكانيات الواسعة في القطاع الخاص الذي يمكنه من دعم وتمويل النشاط الائتماني.
٢. أن المصارف عينه البحث تعتمد في مقدار سيولتها على الودائع وليس على فوائد القروض المتأتية من الائتمان الممنوح.
٣. أن مصرفي بغداد والخليج التجاري يتمتعان بسيولة عالية لكن بالمقابل لم يتم توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة والتي من ضمنها (الائتمان المصرفي).

التوصيات.

١. ضرورة العمل على الاستثمار في الائتمان المصرفي لمصرفي بغداد والخليج التجاري وذلك لامتصاص السيولة الفائضة لديهما وذلك لأن السيولة الفائضة لا تنتج عنها أية عوائد مالية.
٢. ضرورة الاهتمام بجانب الائتمان المصرفي عن طريق وسائل مختلفة لإشباع حاجات ورغبات العملاء، لكون الائتمان المصرفي يُعد النشاط الرئيس لعمل المصارف التجارية، فضلاً عن تحقيق التوازن بين مقدار الودائع والائتمان الممنوح، لأن زيادته بشكل غير مدروس يعرض المصارف إلى مخاطر نقص السيولة.

المصادر العربية:

أولاً: الكتب.

١. الجبالي. وليد ناجي (٢٠٠٩)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دنمارك.
٢. الخيري. محمد مدحت غسان والخيري. دلال غسان (٢٠١٣)، التحليل المالي الكشف عن الانحراف والاختلاس، ط ١، الصايل للنشر والتوزيع، عمان.
٣. السنفي. عبد الله عبد الله (٢٠١٣)، الإدارة المالية، ط ٢، دار الكتاب الجامعي، صنعاء.
٤. الشمري. خالد توفيق (٢٠١٠)، التحليل المالي والاقتصادي، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
٥. الشواورة. فيصل محمود (٢٠١٢)، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي بالتمويل والاستثمار والتخطيط والتحليل المالي، ط ١، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان.
٦. الشيخ. فهمي مصطفى (٢٠٠٨)، التحليل المالي، ط ١، دار مسقاوي، فلسطين.
٧. العامري. محمد علي إبراهيم، (٢٠٠١)، الإدارة المالية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
٨. حداد. فايز سليم، (٢٠١٠)، الإدارة المالية، ط ٣، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية.

١. الاستريادي. أسامة محمد جعفر عبد الحسين (٢٠٠٩)، تحسين عملية منح الائتمان المصرفي باستخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة ونظرية القيود، بحث دبلوم عالي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، تخصص مصارف، بغداد.
٢. الفوضيل. سايب و نبيل. حاجي (٢٠١٨)، دور التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، اقتصاد نقدي وبنكي، الجزائر.
٣. الوافي. ذكرى، (٢٠١٩)، استخدام التحليل المالي للكشف على التعتري المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفضال- أم البواقي، رسالة ماجستير، الجامعة العربية بن مهيدى ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم مالية ومحاسبة، الجزائر.
٤. بدارين. لؤي (٢٠١٩)، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال، فلسطين.
٥. بوري. حربية رشيد (٢٠٢١)، تحليل وتقييم مؤشرات السيولة والائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق.



ثالثاً: البحوث والمجلات.

١. الجزراوي. ابراهيم محمد علي و النعيمي. نادية شاکر (٢٠١٠)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، العراق.
٢. النعيمي. زهراء احمد محمد توفيق (٢٠١٨)، تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣٧، العدد ١٢٠.

رابعاً: التقارير والنشرات الإحصائية.

١. هيئة الأوراق المالية (٢٠٢٠)، التقرير السنوي، على الموقع الذي تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢
<https://www.isc.gov.iq/index.php?do=view&type=company&id=55>

Foreign References :

First: Books.

Lawrence J. Gitman & Chad J. Zutter (2015), Managerial Finance, 14 th Edition, Authorised Adaptation From The United States.